بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه اجمعين
وبعد فهذه فوائد دقيقة وفرائد رقيقة لسيدنا ومولانا منتهى
اهل التحقيق ورئيس اصحاب التدقيق الغاية فى الفروع والاصول و
النهاية فى المعقول والمنقول شمس الدنيا والدين محمد الحنبلى ثم الحلوتى
فسح الله فى مدته ونفع المسلمين بعلمه وبركته متعلقة بحاشية العلامة
احمد الشهير بالبرهان على شرح ايساغوجى للعلامة الفنرى جردها
احد الاخوان واجل الاقران الفاضل الكامل من ليس له فى اقرانه مماثل
سيدى خليل جلبى بن عمدة الافاضل ولى كتخدا فسح الله له فى الاجل
وبلغه المقصود والامل من خط الترجمان حين قرات عليه هذا الشرح
المنيف قاصدا بذلك ان تكون حاشية مستقلة بنفسها بحيث
جميع الكلام منفعتها ولقد احسن فى هذا الصنيع واجاد فى ذلك الفعل
البديع اسال الله العظيم ان ينفعنى واياه بها كما نفع باصلها انه
على ذلك قدير وباجابة الراجى جدير قوله ليدل تجدد الحمد الخ اصلى
فى ان الفعل مطلقا يدل على التجدد والحدوث لكن ان كان ماضيا
دل على الحدوث والانقطاع وان كان مضارعا دل على الاستمرار
التجددى وعبارة بعضهم واختار الجملة الفعلية المضارعية لقصد
استمرار الفعل وحدوثه وقتا بعد وقت وحالا بعد حال حسب تردد
النعم وتجددها وللمناسبة بين القايل ومدلول قوله ثم رايت
قول احمد قال فى حاشيته ما نصه وتقدير المضارع اولى لانه يدل
على الاستمرار التجددى الموجب لاستغراق الحمد جميع الازمنة المستقبلة
اى احمدك مدى عمرى ساعة فساعة واما الماضى فيدل على الانقطاع
والمنقضى مع انه لا يدل على استغراق الحمد جميع الازمنة الماضية
ايضا انتهى قوله تنبيها على ان حامده الخ فيه تامل لان
مقتضى هذا انه جعل الحمد من عدة النعم وقوله فيما سبق لمصاحبتها
له اياه وهو الظاهر اذ اللفظ المدلول على حصولها بتجدد النعمة
لا ياتى ان يكون متسببة للحمد قوله وانما اختار حذف العامل

الطلاب

لعل

لعل مراده اختيار العبارة المقتضية لحذف العامل وجوبا والا
فكلامه يعلم انه كان يجوز مع ذكر المصدر ذكر فعله مع انه انما جئ
به لسد مسده ولا يجمع بين العوض والمعوض وعبارة قل احمد هنا
قوله حمدك الخ من جملة المصادر الخ وفتحا فعالها وجوبا سماعا على
ما تقرر فى كتب النحو انتهى المراد منه قوله فيكون معنى الكلام
مشتملا بنا على ما تقرر من ان المصادر الخ الى بعبارة محتملة لمعنيين
مثلا يصح ان ينسب كل واحد منهما اليه وان ينسبا اليه معا تدبر
قوله فان قلت اى التقديرين اولى من هنا الى اخر القوله مبنى
على ان الجملة الماضوية دالة على الاستمرار التجددى على ما افهم
كلامه وفيه ما فيه قوله فان قلت الخ حاصل الاشكال
انه يجوز ان يكون الحمد بصيغة المضارع فى مقابلة النعمة الماضية
وذلك الحمد يستدعى نعمة فى المستقبل فيفيد شمول النعمة الزمان
الماضى والزمان الاستقبال وحاصل الجواب ان المضارع يحتمل الحال
والاستقبال فاذا حمل على الاستقبال يلزم الفصل بين زمان
النعمة والحمد بالزمان الحال وذلك يستدعى تعقيبا وقته يقال
لانسلم ذلك لان القائل احمد الله انما يريد الحال لا الاستقبال
والحال على ما فى كلام السعد اجزاء من طرفى الماضى والمستقبل
يعقب بعضها بعضا من غير مهلة وتراخ فان وقع الحمد فى اول الحال كان
حمدا على الحقيقة فى زمان ماض على نعمة ماضية فالزمان متحد وان
وقع فى اواخره كان حمدا فى زمان مستقبل متصل بزمان ماض من
غير فصل فتدبر وكان قول احمد لم يظهر له ذلك فلم يتعرض له
قوله مع ان مفهوم المضارع اه قد يقال ان المقصود من الجملة
انشاء الحمد لا مجردا لوعد به فتدبر ولم يتعرض قول احمد للجواب عن
ذلك قوله وذلك مدار الترجيح مقتضاه جواز ذلك لكن عرصة
وهو ينافى قوله السابق قلت اه اللهم الا ان يحمل عدم الجواز على عدم
الرجحان كما يشهد بصحته قول العصام فى شرح الاستعارات والاعتبار
المرجوح منكر عند ذوى العقول الراجحة قوله فى الشرح على ما تضت

من التلخيص على ما في مختار الصحاح المتبين والشرح فتتميم الشارح
له بما ذكرا ما على التضمين او على ضرب من التجوز ولا ضرورة الى
ذلك لصحة تعلق الجار والمجرور به مع بقايه على معناه الحقيقي وكل
من التضمين والمجاز لا يصار اليه الا عند تعذر الاصل فتدبر قوله
اى اخترت التلخيص على ما في مختار الصحاح المتبين والشرح انتهى
فانظر ما حكمة العدول عن المعنى اللغوى مع مناسبته للمقام
قوله والعوارف اه لو جعل العوارف جمع عارفة بعض المسائل المعروفة
كما يعينه اثنا عبارته لكان اولى في حاشية قل احمد اشارة اليه
قوله والاخراج اعم منه قال شيخنا ولعل الشارح استعمله في الاعم
لئلا يلزم عليه التكرار في قوله من لحن عوارض الفضايل على ما فسره
به انتهى عش اقول لا نسلم التكرار لان المشتقة الناشية عن عروض
التي المشدد غيره قوله وهي المزيد على غيره اى لا من حيث يتأوى
منها اتزالى الغير بخلاف الفاضلة فانها المزية من حيث يتأوى
منها ما ذكر كما قال الناصر اللقاني في حواشي التصريف ومنه تعلم
ان في كلام المحشي هنا وفيما ياتي قوله لانها جمع فاضلة نحو النعمة من
تسمية المطلق باسم المقيد فتفطن قوله التشديد بيان لوجه
الشبه قوله ادراك المسائل اشار به الى ان المشاق انما هي في ادراك
المسائل لا فيها نفسها عش وتعقبه قل احمد قوله كالريح العاصفة
هذا يقتضي ان الاضافة فيه من قبيل لجين الماء عن اضافة المشبه
به الى المشبه الا ان يقال ان ذلك على طريق المبالغة في وصف
المحن بالعواصف على حد زيد اسد فتدبر قوله ولو احتمالا قال
شيخنا ان اراد بالواقع مزيد القرب من الله تعالى او النبوة فواضح
وان اراد به الاحكام والشرايع فلان ما اختلفوا به اول واولى واتم
منه في غيرهم قوله بالزمان قال شيخنا عش هذا التكلف غير محتاج
اليه او بعد ثبوت اول بضم الهمزة وفتح اللام والا فليس بمتعين لذلك
بل تصح قراءته اولى بالفتح فيهما على انه افعل تفضيل ويراد به مزيد
القرب من الله او لنفس النبوة والايمان او الاسلام القايم بهما

وهو اولى من القائم بغيرهما ان كل منهما يزيد وينقص راجع قل احمد
قوله من غير فكر وروية كذا في مختصر السعد في المشاكلة وعبارته
عنه قول المص قالوا اقترح شيئا نجد له طبخه البيت من اقترحت
عليه شيئا اذا سألته اياه من غير روية وطلبته على سبيل التكلف
والتحكم وجعله من اقترح الشيئ ابتدعه غير مناسب على ما لا يخفى
انتهى كلام هناك برمته ومثله في الدماميني ايضا في شرح ديباجة
المغني فانه قال عنه قول المص فان اولى ما يقترحه القرائح وتقترحه
تسأله من غير روية لكن قال زيادة على ما قالاه وهو دليل على التشوف
البليغ فتدبر قوله ان يتعلق بالأخ اى باعتبار انه في معنى المشتق
كما اشار اليه قوله اى مصاحب وتعلقه باحد طرفي الاحتمال دون
الآخر يستلزم عدم المبالغة في الذي لم يراع فيه التعلق لان تعلقه
بالأخ بمعنى الصاحب يقتضي المبالغة في دوام الصحبة لكن لا تعرض
فيه حينئذ الى دوام السؤال وجعله متعلقا بالاقتراح يستدعي المبالغة
في الالحاح لكن لا استحاله له بالملازمة في الصحبة ويمكن ان يجعل متعلقا
بهما معا على سبيل التنازع كما يؤخذ من ضيع الدماميني في شرح
ديباجة المغني صحة التنازع في غير الفعلين ايضا حيث صح ان يكون قول
المتن على سيدنا متعلقا بكل من الصلاة والسلام على سبيل التنازع و
ان نازعه فيه شيخنا قوله انما قال فوائد هذه النكات انما تظهر
لو كان هذا من كلام الشرح مع انه من كلام المقترح فالاولى ان يقال في
النكتة انما قال فوائده اشارة لغرتها ونفاستها فانه في العادة
لا يقال فوائد الا لما كان كذلك وان كان معناها الحقيقي اعم منه و
قالوا بمطالعة الاخوان اى الجماعة الذين بينهم اجتماع واخلاء لا يليق
بالاخوان المجتمعين للمطالعة الاغتراب ادخرت فيه النفايس المستحادات
واحتوى على بديع النكات قوله هذه المختصرات كان الظاهر لاشاله
هذه المختصر وهذه الرسالة فانه اذا اريد بالمختصرات هذه المختصر
وامثاله يصير قوله امثال ضايعا لا معنى له فتدبر وقد وجد في بعض
النسخ المختصر قوله وهي الدرة الكبيرة الشفافة عبارة العصام في

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه اجمعين
وبعد فهذه فوائد دقيقة وفرائد رقيقة لسيدنا ومولانا منتهى
اهل التحقيق ورئيس اصحاب التدقيق الغاية فى الفروع والاصول و
النهاية فى المعقول والمنقول شمس الدنيا والدين محمد الحنبلى ثم الحلوتى
فسح الله فى مدته ونفع المسلمين بعلمه وبركته متعلقة بحاشية العلامة
احمد الشهير بالبرهان على شرح ايساغوجى للعلامة الفنرى جردها
احد الاخوان واجل الاقران الفاضل الكامل من ليس له فى اقرانه مماثل
سيدى خليل جلبى بن عمدة الافاضل ولى كتخدا فسح الله له فى الاجل
وبلغه المقصود والامل من خط الترجمان حين قرات عليه هذا الشرح
المنيف قاصدا بذلك ان تكون حاشية مستقلة بنفسها بحيث
جميع الكلام منفعتها ولقد احسن فى هذا الصنيع واجاد فى ذلك الفعل
البديع اسال الله العظيم ان ينفعنى واياه بها كما نفع باصلها انه
على ذلك قدير وباجابة الراجى جدير قوله ليدل تجدد الحمد الخ اصلى
فى ان الفعل مطلقا يدل على التجدد والحدوث لكن ان كان ماضيا
دل على الحدوث والانقطاع وان كان مضارعا دل على الاستمرار
التجددى وعبارة بعضهم واختار الجملة الفعلية المضارعية لقصد
استمرار الفعل وحدوثه وقتا بعد وقت وحالا بعد حال حسب تردد
النعم وتجددها وللمناسبة بين القايل ومدلول قوله ثم رايت
قول احمد قال فى حاشيته ما نصه وتقدير المضارع اولى لانه يدل
على الاستمرار التجددى الموجب لاستغراق الحمد جميع الازمنة المستقبلة
اى احمدك مدى عمرى ساعة فساعة واما الماضى فيدل على الانقطاع
والمنقضى مع انه لا يدل على استغراق الحمد جميع الازمنة الماضية
ايضا انتهى قوله تنبيها على ان حامده الخ فيه تامل لان
مقتضى هذا انه جعل الحمد من عدة النعم وقوله فيما سبق لمصاحبتها
له اياه وهو الظاهر اذ اللفظ المدلول على حصولها بتجدد النعمة
لا ياتى ان يكون متسببة للحمد قوله وانما اختار حذف العامل

الطلاب

لعل

لعل مراده اختيار العبارة المقتضية لحذف العامل وجوبا والا
فكلامه يعلم انه كان يجوز مع ذكر المصدر ذكر فعله مع انه انما جئ
به لسد مسده ولا يجمع بين العوض والمعوض وعبارة قل احمد هنا
قوله حمدك الخ من جملة المصادر الخ وفتحا فعالها وجوبا سماعا على
ما تقرر فى كتب النحو انتهى المراد منه قوله فيكون معنى الكلام
مشتملا بنا على ما تقرر من ان المصادر الخ الى بعبارة محتملة لمعنيين
مثلا يصح ان ينسب كل واحد منهما اليه وان ينسبا اليه معا تدبر
قوله فان قلت اى التقديرين اولى من هنا الى اخر القوله مبنى
على ان الجملة الماضوية دالة على الاستمرار التجددى على ما افهم
كلامه وفيه ما فيه قوله فان قلت الخ حاصل الاشكال
انه يجوز ان يكون الحمد بصيغة المضارع فى مقابلة النعمة الماضية
وذلك الحمد يستدعى نعمة فى المستقبل فيفيد شمول النعمة الزمان
الماضى والزمان الاستقبال وحاصل الجواب ان المضارع يحتمل الحال
والاستقبال فاذا حمل على الاستقبال يلزم الفصل بين زمان
النعمة والحمد بالزمان الحال وذلك يستدعى تعقيبا وقته يقال
لانسلم ذلك لان القائل احمد الله انما يريد الحال لا الاستقبال
والحال على ما فى كلام السعد اجزاء من طرفى الماضى والمستقبل
يعقب بعضها بعضا من غير مهلة وتراخ فان وقع الحمد فى اول الحال كان
حمدا على الحقيقة فى زمان ماض على نعمة ماضية فالزمان متحد وان
وقع فى اواخره كان حمدا فى زمان مستقبل متصل بزمان ماض من
غير فصل فتدبر وكان قول احمد لم يظهر له ذلك فلم يتعرض له
قوله مع ان مفهوم المضارع اه قد يقال ان المقصود من الجملة
انشاء الحمد لا مجردا لوعد به فتدبر ولم يتعرض قول احمد للجواب عن
ذلك قوله وذلك مدار الترجيح مقتضاه جواز ذلك لكن عرصة
وهو ينافى قوله السابق قلت اه اللهم الا ان يحمل عدم الجواز على عدم
الرجحان كما يشهد بصحته قول العصام فى شرح الاستعارات والاعتبار
المرجوح منكر عند ذوى العقول الراجحة قوله فى الشرح على ما تضت

المقابل له وهو قولنا ما ليس بداخل مدخل فيه بحكم المقابلة العرض
وغيره وهما النوع وقوله وبالعكس يعني انا اذا عرفنا الذاتي بالمعنى
الثاني وهو ما ليس بخارج يكون اعم اي عاما في جميع افراد الذات
فيشمل النوع وغيره والمعنى المقابل له وهو ما كان خارجا اخص اي
خاص بالعرض بحيث انه لا يتناول النوع فتدبر قوله لأن
ذلك التثنية في مرتبته الاتصاف اه الظرف في موضع الحال لاخبران اي
حال كونه في مرتبته اه وخبران قوله لا يتصفان قوله على ان الاقدام
من الخواص المرتبة ان المرتبة صفة للخواص وقوله اه هية صلة الخواص
وقوله اي التي يكون بينها تقدم وتأخر بيان للمرتبة وقوله بأن يكون
بعضها تابعا ان تصوير للتقدم والتأخر بالذات وقوله يعتبر ومن خبر
ان وقوله لعدد ذلك الاقدام علة للاعتبار المذكور فتدبر قوله
كالتغذية من الغذاء وفي نسخة مصححة كالتنمية وهي اظهر لان التغذية
لا تخرج عن الاكل والشرب وقد جعل فيما مضى الاكل والشارب من
قبيل العرض العام للنوع فتدبر قوله ولكنه غير مفيد اي غير منتج
الافادة لفساده وفي تفسير الحشي له بقوله اي لا يلزم اه اشارة الى
ذلك قوله اي باعتبار مقوله الاول اي مدلوله وما يقال اي
يطلق عليه بالاعتبار الاول وهو مطلق كلي قوله اي مقوله الثاني
اي ما يقال ويدل عليه بالاعتبار الثاني قوله يريد انك قلت قوله
مختلفين اي هذا اللفظ وكتب عليه ما نصه في الشرح لم يقل ذلك
فقط بل قال وقوله مختلفين بالعدد دون الحقيقة احترازا اه فلم
يجعل الاحتراز الا لمجموع الاثبات والنفي وكان الحشي اشار بذلك
الى ما في السؤال من التدبيج وهذا معنى قول قل احد لكن ما احترز عنها
احد بمجرد قوله مختلفين بالعدد بل مع قوله دون الحقيقة اه والامثال
حيث قال الجنس وامثاله قوله وتخصيص الجنس بالمثال اي في
قوله كالحيوان قوله حاصل الجواب انا لا ندعي اه كان مقتضى الظاهر
ان يقول حاصل الجواب امران احدهما المنع وسيأتي بيانه في كلامه والثاني
انا لا ندعي اه قوله لأن نفي اختلاف الحقيقة مستلزم اه لان نفي

المتخالفين مستلزم لاثبات الآخر لأن قوله دون الحقيقة في
قوة وليسا مختلفين وبالحقيقة بل يتفقين فيها قوله ولهذا لو
بدلت في السؤال من التبديل بدليل ما يأتي قوله التصوير التبديل
المذكور بان ذكرت افراد الحقيقة الخ قوله وقلت ما زيد وعمر
عطف على بدلت عطف مفصل على مجمل فتامل قوله بدليل التبديل
اي السابق في قوله ولهذا لو بدلت اه قوله اشارة الى كل فرد من
اه فرضه من ذلك توجيه اسقاط تاء التأنيث من المنتخبين بأن
التثنية واقعة على فردين لا على حقيقتين فهو تثنية مذكر لا تثنية
مونث قوله لم يذكر الجنس في تعريف الفصل اه الاولى لم يذكر كونه
لفصل مميزا عما يشارك في الجنس فتي العبارة اختصار مخل قوله
واراد بالحد التعريف اي من باب ذكر الخاص واراده العام لأنه مبني
على القول بان هذه التعريفات حدود لأن الشارح قد اشار فيما سبق
الى ضعفه حيث قال فلا يلتفت الى ما يقال الخ قوله لقوله ويرسمه
يعني حيث عبر بالرسم دون الحد قوله فان قلت ما السر الخ لعل
المراد بالاستدلال هنا بيان سند المنع لا الاستدلال الحقيقي لما صح
به في علم النظر من ان المنع لا يقام عليه دليل قولنا لا يجوز التعريف
بالمفرد منع فتدبر قوله بقوله وهو الصحيح اه ليس هذا الضبط
الكتاب بل لفظ والصحيح هو الأول قوله باداة التقريب الى البعد اي الى
ذي البعد ومثله في التقريب قوله اي ولأنه شرح اي تعريف قوله
شرح اي عرف قوله النظر مفعول شرح وقوله بتحصيل متعلق به
قوله لا امتناع ايقاع اه المجهولات كلا او بعضا قوله من ذلك الوجه
اي كما سبق قوله حتى يشتمل التعريف اي بالناطق وحده قوله
بل انما يتصور اولا الملزوم ان وقد يتوقف تمام تصور الملزوم من
تصور اللازم في بعض اللوازم كالدلالة الاعدام على ملكاتها مثل العمى
والبصر حيث عرف العمى بانه عدم البصر اه فان الناطقية كان خاصا
بالانسان وان اعتبر شرط عدمها كان مباينا له وان اعتبر لا بشرط شيء
اصلا صدق على الانسان وغيره قوله هو الجواب الثاني اه الموعود بين

اى الموعود بهما فى قولنا بل بأحد الجوابين اللذين سنذكرهما قوله
وليس معناه اه موجود وجايز فيه تلويح بالاعتراض على الشه فى قوله
غير محال لاقتضائه جواز وقوع التسلسل فيما ذكر مع انه بهذا الاعتبار
غير موجود قطعا فيكون غير واقع قوله عطفا على قوله ان يقال فيه
مسامحة والمراد انه عطف على ان يقال من ان يقال قوله والعكس فى نسخة
والعكسان وكتب ما نصه لكى اى المستوى وعكس النقيض بتيميم الموافق
والمخالف قوله والمفردات الجزية بالجر عطفا على التصورات قوله
لأن فى التعريف المشهور اسيلة من جملتها ان قوله وان لم تخل الى مفردين
صادق بمثل قولنا زيد قام ابوه فانها تخل الى اكثر من مفردين
فيقتضى ان تكون شرطية مع انها حملية اتفاقا وجوابه محمل ان المراد
من قولهم تخل اى بالفعل او بالقوة ومن قولهم لا تخل لا بالفعل ولا بالقوة
وزيد قام ابوه يخل الى مفردين بالقوة لأنها فى قوة قولك زيد قايم
الأب قوله والتقديم اى للجزاء وقوله يبطل الصدارة اى يبطل
صدارة الشرط قوله لأن مفهومه المطابقى هو رفع الايجاب الكلى
اه وهو المسمى بسلب العموم قال فى التلخيص وشرحه المختصر وقد
يقدم المسند اليه المقصور بكل على المسند المقترن بحرف النفى لأنه
اى التقديم دال على العموم اى على نفى الحكم عن كل مفرد ونحو كل
انسان لم يقم فانه يفيد نفى القيام عن كل واحد من افراد الانسان
بخلاف ما لو اخر نحو لم يقم كل انسان لأنه يفيد نفى القيام عن جملة
الأفراد لا عن كل فرد فالتقديم يفيد عموم السلب وشموله النفى
والتاخير لا يفيد الا سلب العموم ونفى الشمول انتهى ومنه تعرف
الفرق بين عموم السلب وسلب العموم وهو ان المراد من عموم السلب
شمول النفى لكل فرد ومن سلب العموم نفى الشمول اى نفى شمول
نسبة المحمول لكل فرد من افراد الموضوع ويلزمه نفى النسبة عن بعض
الأفراد كما ذكره المحشى قوله يتلازمان حينان التى فى اول القولة
فتدبر قوله ومثال الشرطية اه هذا فى كلام الشه لا زايد عليه
سوا التنصيص على ما جعل علة لها وهو طلوع الشمس فتدبر قوله

لا يستلزم

لأستلزامه اى الأنفكاك قوله ولما لم يكن بين المقدم والتالى اه
كالتقرير لما قبله من تجويز حكم العقل بتخلف احدهما عن الآخر فتدبر
قوله قال الجواب لما قوله انما نتبين اه اى تزاد بيانا قوله
امران لعل المراد بالأمرين اعتبارنا طبيعة الأنسان جزا من ماهيته
واعتبارنا هقيقة الحمار جزا من ماهيته وكانه لم يصرح بذلك لأنه لم
يقصد بتقرير الأشكال مثالا بعينه قوله وتقريرا كل ان يقال فى كل
من كلام السعد وحفيده تقرير على وجه اخر حاصله أن التساوى والعموم
باعتبارين مختلفين وعبارة السعد بعد تقرير وجه العموم وهذا بالنظر
الى ان امتناع الأنفكاك لا يكون معطو والا فالدوام فى الكليات لا ينفك
عن الضرورة لأن ثبوت الشئ للشئ لا بد له من علة وعند وجود العلة
يمتنع انتفا المعلول فما يكون دائما يكون علته دائمة فيكون ضروريا
اذا المراد بالضرورة استحالة الأنفكاك سواء كان بالنظر الى ذات
الموضوع او امر مباين له انتهى المقصود وعبارة الحفيد وهذه البسيطة
يعنى الدائمة اعم من الضرورية نظرا الى المفهوم فانه اذا كانت الضرورية
ضرورية كانت دائمة دون العكس اذ الشئ الدائم الثبوت والأنتفاء
يمكن ان لا يكون ضروريا واما بالنظر الى ذات الموجود والتحقق فى
فتساويان لأن ثبوت شئ لشئ لا بد له من علة وعند وجود العلة
يمتنع انتفاء المعلول فما يكون دائما يكون علته دائمة فيكون ضروريا
لأن المراد بالضرورة استحالة الأنفكاك سواء كان بالنظر الى ذات
الموضوع او الى امر مباين له ولا يخفى ان هذا البيان غير ظاهر الجريان
فى السوالب الا بتكلف انتهى قوله اجتماع مفعول مطلق بعيث
للنوع او مفعول له اى لاجل اجتماع او على حذف مضاف مع لام العلة
اى لضرورة اجتماع اه وتعريفه يا. د كونه تمييزا وكونه حالا على الأصح
فتنبه قوله وهما غير مقصودين اى العددان قوله مع ان الثانى
قال الخ فيه نظر بل له فوائد كثيرة بعضها ماذكر فى علم الفرائض
من ان الغرض الأصلى من علم الحساب البراعة فى علم الفرائض الموصل
الى معرفة ايصال كل ذى حق حقه من التركة واذا اريد تصحيح المسائل

وقسم التركات فاما ان يكون حدد السهام مساويات لعدد الرؤس
او لا فان كان مساويا صح القسم ولم يحتج الى زيادة عمل والا احتج الى
زيادة عمل كما هو مقرر في محله فتدبر قوله وهو خلاف الواقع انتهى
مقتضى التفرقة ان العقل لا يحيل كون الاثنى عشر زايدا على الخمسة و
ليس كذلك بل هو ايضا محال قوله هذا الجملي حمل مجازي وفي حاشيته
قيل احد ما حاصله ان هذا من قبيل النعت السببي اى زيد كسوره قوله
من ثلاثة اجزا متعلق بقوله المركبة بعد اعتبار تعلق قوله بحسب الظاهر
به وقوله في الواقع متعلق بقوله غير مركبة فتدبر قوله لما قاله بعض الشراح
هو حسام الدين الكاتي قوله ويخرج اه اى يبطل اعتراض المعترض
عليهم قوله موصول بقوله الى اشاره الى ان وصلية قوله
اى تركب بعض الاحكام تقتضيه الاختصار بتركب بعض الاحكام لا ينا سب
المعنى اللغوى ولا الاصطلاحي بل هو بالمعنيين من عوارض الالفاظ اما
الاول فقال في مختار الصحاح واختصار الكلام ايجازه واما الثاني فقال السيد
الايجاز اذا المقصود يا قل من عبارة المتعارف والاطناب اداوه باكثر
منها ثم قال والاختصار لكونه نسبيا يرجع تارة الى ما سبق واخرى الى
كون المقام خليقا بابسطها ذكر اى من الكلام الذي ذكره المتكلم انتهى
المقصود وكان الحامل للمحشي على ارتكاب ما ذكره ان قول الشارح في احكامها
يقتضي انه ذكر جميع احكام القضايا على سبيل الاختصار مع انه قد اسلف
ان المهم لم يتعرض لبعضها للتلازم الشرطيات فاجاب بحمل الاختصار على
هذا المعنى الذي ذكره وكان يمكن الجواب عنه باحسن من ذلك وهو
ان الاضافة تاتي لما تاتي له الالف واللام ومن جملة ذلك الجنس واللام
الجنسية اذا دخلت على جميع ابطلت منه معنى الجمعية وحيرته في معنى
الماهية المطلقة الصادقة بالقليل والكثير ويدل على ارادة الشارح
ذلك تقديره التناقض مبتدا محذوف الخبر وان الاصل من جملة احكام
القضايا التناقض ولو لا ملاحظة ذلك لم تتعين هذه الاعراب كما هو
ظاهر فتدبر قوله يريد ان الشيخ اه توجيه لكلام الشارح بما
يشعر بصحته في الظاهر وان كان التحقيق خلافه كما سيشير اليه بقوله

والتحقيق

والتحقيق في هذا المقام الخ قوله هذا اى خذ هذا او معنى هذا
او هذا تقرير كلامه قوله تصورا اى ذا تصورا اى مدركا ادراكا
سازجا من غير حكم عليه ولا به قوله ولا يرتفعان اى خلافا
لما في كلام الشارح من انهما يرتفعان تدبر قوله في الوجودين
اى الوجود الذهني والوجود الخارجي قوله خارج ذاهن
اى صاحبه ذهن قوله وينعكس بعكس النقيض اى الموافق وهو
تبديل الطرف الاول بنقيض الثاني والثاني بنقيض الاول قوله
فلا تكون الوحدات الا ثمانية اى محصورة في الثمانية قوله
اطرافها المراد الموضوع والمحمول قوله ووحدة قيودها وقيود اطرافها
العطف تفسيري والمراد من قيود الموضوع الجزء والكل والشرط ومن
قيود المحمول الزمان والمكان والاضافة والقوة والفعل تدبر قوله
بعكس النقيض اى الموافق قوله فهو ان يقال اه قد يقال ان
هذا ليس زايدا على ما بين مراد الشارح في قوله لان وحدة النسبة
الحكمية انما يكون بوحدة اطرافها ووحدة قيودها وقيود اطرافها كما
بيناه بالها مش فتدبر قوله الى ان اتحاد القضيتين الخ قد يقال
هذا الذي ذكر يجري ايضا في وحدة الزمان والمكان بل وفي وحدة
الشرط ايضا لانها قيود في المحمول واختلافها يستلزم اختلافه فما وجه
التنصيص عليها وعدم التنصيص على الدلالة وما ذكرصنها فتدبر
قوله هذا الكلام اه اى كلام الشارح بجملته المتضمن للسوال و
الجواب وقوله جواب اه اى بالنسبة لما تضمنه من قوله لان المراد بالموضوع
اه وكان الاولى في العبارة ان يقول هذا الكلام تقرير لقول من
يقول الخ ثم يعقبه بقوله وتحرير الجواب اه قوله كل مبتدا قوله سور
خبر كل وما عطف عليه قوله عند المزاني اى وان كان محكوما عليه عند
النحوي فتدبر قوله فالمقول بان المراد كما سلكه السامع في جوابه
قوله القضية الحاصلة بعد التبديل جعله المحشي في شرحه مجازا وهو
غير منا في لما هنا فان المجاز اللغوي لا ينا في الحقيقة العرفية فتدبر
قوله ونفس التبديل هو المعنى لا يظهر ارادته من كلام المصر